



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الحكومة العراقية الجديدة وخطوات التوجه نحو التنويع الاقتصادي

سلام جبار شهاب



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويُسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية لقضايا معقدة تهمّ الحقول السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

---

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## الحكومة العراقية الجديدة وخطوات التوجه نحو التنويع الاقتصادي

---

سلام جبار شهاب \*

---

ملخص تنفيذي:

- العراق على مفترق طرق، إما أن يمضي باتجاه الإصلاحات الاقتصادية القائمة على التنويع الاقتصادي، وإما أن الأزمات الاجتماعية وتأثير المتغير الاقتصادي على السياسي سيكون أعظم أثراً في القريب العاجل.
- الادارة الاقتصادية الحالية تعمل على عرقلة الأداء نحو المضي باتجاه التنويع الاقتصادي.
- سيؤدي التنويع الاقتصادي إلى تغيير النماذج الاقتصادية طويلة الأمد ومتوازنة ومتهاهلة في العراق.
- يمتلك العراق إمكانيات كبيرة لتحسين وتنويع منتجاته بالنظر إلى أنه أثبت قدرته على تصدير عديدٍ من المنتجات في الماضي على سبيل المثال في فئة الغذاء والحيوانات الحية، ويمتلك العراق أيضاً إمكانات تصدير كامنة في المنتجات الكيميائية والسلع المصنعة والآلات ومعدّات النقل.
- تُعد التنمية القوية لقطاع الأغذية الزراعية عنصراً حاسماً في تحقيق اقتصاد أكثر تنوعاً بقيادة القطاع الخاص، إذ تساهم الزراعة بحصة كبيرة في اقتصاد العراق (5٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وهي أكبر مصدر للتوظيف في البلاد ( حوالي 20٪ من العمالة) ويهيمن عليها القطاع الخاص.
- خلق شروط بيئة المنافسة، وتحسين القدرة على المنافسة (سهولة دخول الشركات الجديدة) ضرورية لخلق فرص اقتصادية في العراق، ويمكن أن تساعد المنافسة أيضاً في زيادة دخل الأسر عن طريق خفض الأسعار، وتحفيز التقديم التكنولوجي، ولا تساعد المنافسة في دفع النمو الاقتصادي فحسب بل يمكنها أيضاً المساعدة في تقليل عدم المساواة.

---

\* باحثاً أكاديمياً.

## المقدمة:

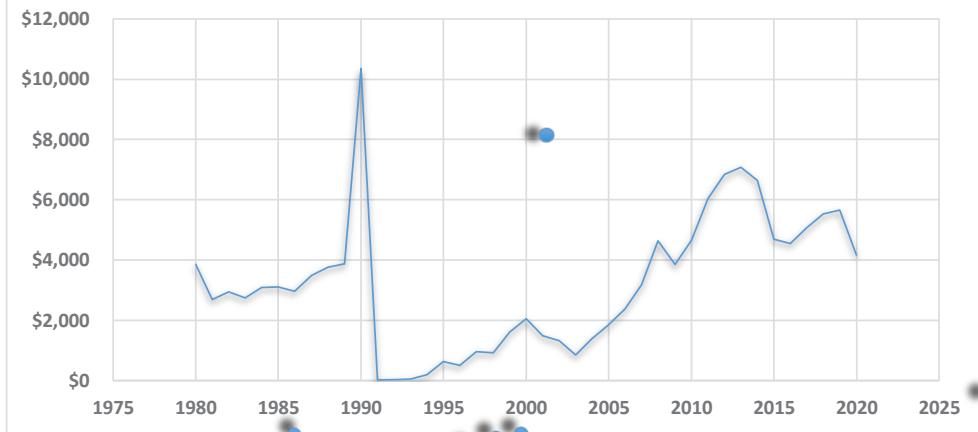
يستلزم التنويع الاقتصادي إجراءات لتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل (سلة واحدة للإيرادات حالياً) والتي تكون عن طريق هذه القنوات الجديدة من الإيرادات، فضلاً عن خلق قنوات جديدة؛ لتوليد مخرجات اقتصادية أخرى، لذا فإنَّ الفكرة الأساس وراء التنويع الاقتصادي هي تطوير أو خلق نوع من القطاعات المتنوعة التي تقدم قيمة مضافة كبيرة في الاقتصاد بدلاً من الاعتماد الحالي على قطاع واحد، ويشير التنويع الاقتصادي ضمناً إلى عملية تقليل الاعتماد على مصدر واحد للإنتاج والدخل والعملة والإيرادات الحكومية وما إلى ذلك، كما يستلزم فكرة تقليل الاعتماد على سلة متجانسة من سلع التصدير، ويتضمن التنويع تطوير مجموعة أكثر قوة من القطاعات وتوفير مجموعة متنوعة من السلع والخدمات، وبمعنى آخر فإنَّ المهد الأساس هو تعزيز أداء القطاعات غير النمطية مثل: (التصنيع، والخدمات، والبناء، والبني التحتية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتمويل، وما إلى ذلك) يلعب التنويع دوراً مهمَا في الحفاظ على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والتنمية في البلدان، فالاقتصادات المتنوعة قادرة على الأداء بصورة أفضل على المدى الطويل، في حين كان أداء تلك البلدان التي تخصصت في تصدير السلع الأولية أسوأ خصوصاً في الأزمة الاقتصادية التي حصلت في العام المنصرم جرَّاء انتشار وباء «كورونا» فيروس (COVID-19)، القدرة التي يخلقها التنويع تساعده في الحفاظ وأو خلق القدرة التنافسية الدولية في الاقتصاد العالمي، ومن المزايا الواضحة للتنويع الاقتصادي أنه يساعد على إنشاء اقتصاد من قادر على التخفيف من احتمالية حدوث تقلبات الأعمال.

## التنويع الاقتصادي وتقلبات الاقتصاد الكلي:

يقلل التنويع الاقتصادي للتقلبات في مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي، ويقلل من إمكانية استنفاد الموارد الطبيعية، وهذا مهم خصوصاً للعراق الذي يعتمد اعتماداً مباشراً على الموارد الطبيعية مثل: (النفط، والموارد الطبيعية)، فالاعتماد الحاد على الموارد الطبيعية في الاقتصاد العراقي جعل العراق غير قادر على تحديد خياراته الاقتصادية في الاقتصادي الإقليمي والدولي، وفعلاً على المستوى المحلي، فالقدرة على التخطيط مدرومة بفعل سرعة تلقي الصدمات الاقتصادية العالمية والانكشاف الاقتصادي الصارخ، وعبر السنوات الماضية وجدنا كيف أنَّ التغيرات في أسعار الموارد الطبيعية أثَّرت تأثيراً حاداً على المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلاد، فالاقتصاد برمَّته، يعتمد على متغير اقتصادي متقلب غير محكوم محلياً كما أنه غير مستدام، ولذلك الاقتصاد الكلي بالمحصلة

يمثّل تعبيرًا عن دالة اقتصادية رياضية (Math Function) وهذه الدالة تتضمّن عناصر أو متغيرات عِدَّة، منها محلية وأخرى دولية، كما أنَّ سقف الدالة يتَّأثر بالزمن، ومتغيرات هذه الدالة عديدة، منها: (القوى العاملة، وحجم السكان، والمعرفة، والمهارات، ...) ومثال على التغييرات في هذه الدالة من الممكن أن نأخذ العلاقة بين إيرادات الدولة العراقية، ودخل الفرد العراقي، فمثلاً في عام 2012 كان معدَّل دخل الفرد العراقي أكثر من 7 آلاف دولار كمتوسَّط سنوي، وبعدها بدأ في الانخفاض التدريجي (شكل 1) إلى أن وصل إلى 5 آلاف دولار في 2019 وإلى أكثر من ألفي دولار في 2020، مما يعني أن الأحادية المفرطة تعبر بدخل الفرد وجعله غير مستقر ومستدام.

شكل 1. معدل دخل الفرد العراقي للسنوات 1980 - 2020

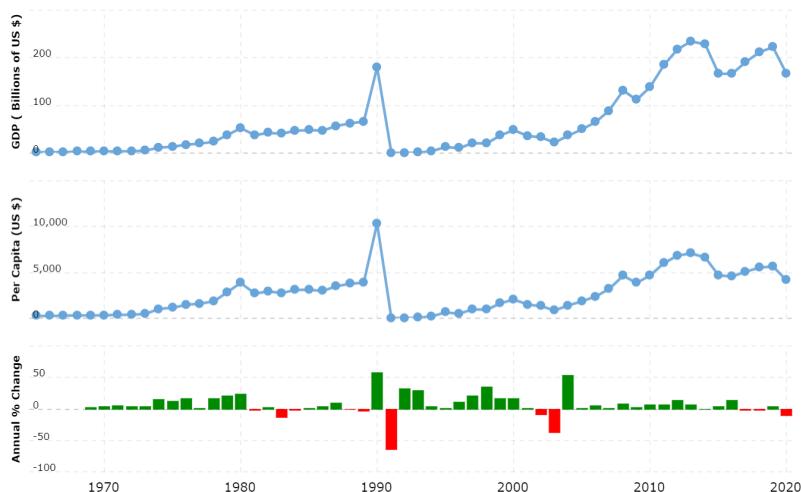


Source: <https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/gdp-per-capita>

هذه التقلبات التي يصطدم بها المواطن ناتجة بالفعل من الإفراط الكبير على استعمال سلة واحدة من العائدات، إذ إنَّ الناتج المحلي الإجمالي بالعموم يتَّشكَّل بنسبة تفوق 60% منه على عوائد إيرادات الموارد الطبيعية، وبالمقابل فإنَّ النمو المحلي يعتمد أو يلتصق بدرجة حادة بالأوضاع الاقتصادية الدولية، وبالتالي بسوق الطاقة الدولي الذي هو يمثل أكثر تقلُّباً بفعل سياسات تكتيكات البذائع، إذ لا يعقل أن يستمدَّ النمو الاقتصادي في بلد حجم سكانه 40 مليون نسمة على عوائد الموارد الطبيعية؛ لأنَّ وقع الصدمات سيكون أكثر قسوة منه من البلدان ذات الكثافة السكانية الأقل، ويوضح (الشكل 2) القدرة الترابطية بين أثر التقلبات الاقتصادية الدولية

واعكاسها على النمو الاقتصادي، ومن ثمّ على الناتج المحلي الإجمالي، وبالمحصلة على معدل دخل الفرد العراقي يبيّن المنحنى الأول مسار الناتج المحلي الإجمالي، والذي يستمد منه المسار الثاني الذي يمثل حصة الفرد من هذا الناتج، كما أنَّ الشكل الأخير يعيّر عن التغيرات السنوية في معدلات النمو، وهذه التغيرات في حقيقة الأمر ناتجة من التقلبات الاقتصادية الدولية في أسعار الطاقة الأساسية وهي النفط تحديداً.

**شكل 2. العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل دخل الفرد العراقي للسنوات - 1970-2020**



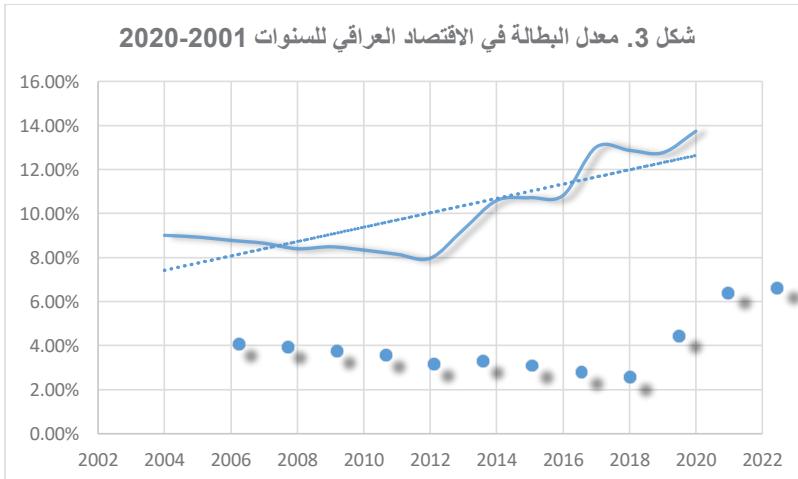
Source: <https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

يمَ تَخْبُرُنَا الأَرْقَامِ؟

من الملاحظ عموماً أنَّ النفط بوصفه مورداً طبيعياً يلعب دوراً مهماً، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ففي اقتصاديات العراق تعتمد دول الشرق الأوسط الغربية بالنفط اعتماداً كبيراً على النفط في تحقيق الإيرادات المالية وعائدات التصدير والعملات الأجنبية، وتتراوح حصة النفط في الإيرادات الحكومية 97% في العراق، مثل هذا الاعتماد يجعل البلدان معرضاً بشدة لصدمات أسعار النفط، وتميل هذه الصدمات إلى الانتقال عبر المنطقة بأكملها؛ بسبب التطابق السياسي والثقافي والديني والمغرافي العميق.

في البداية، وفي سبعينيات القرن الماضي حصل على أكثر من 65 في المئة من القيمة المضافة من الصناعة القائمة على الموارد الطبيعية وخاصة قطاع التعدين، ومن المثير للاهتمام أن هذا هو العقد الذي حقق عن طريقه العراق ودول الشرق الأوسط جميعها – تقريباً – نمواً كبيراً في الإنتاج ومستويات المعيشة، ومع ذلك، وعلى مدى العقود التي تلت ذلك، لم يحافظ العراق على نمو مستدام؛ لأنَّ الفواعل الداخلية وخصوصاً حجم السكان وارتفاع عدد الداخلين إلى سوق العمل قد ساهم مساهمة كبيرة في انكماش الطلب على العمالة؛ لأنَّ قطاع الطاقة لا يسهم إلا بحدود 2% من العمالة الكلية في البلاد، 98% من النسبة الكلية تعتمد على الأعمال خارج قطاع الطاقة، فإذا علمنا أنَّ العراق يمتلك 11 مليون نسمة من القوة العاملية تمثل 27% من حجم السكان، وهذه النسبة فيحقيقة الأمر منخفضة جداً مقارنة بدول أخرى يصل لديها المعدل الطبيعي للقوى العاملة إلى 50% أو أكثر من حجم السكان، وإنَّ نسبة 2% من المشتغلين في قطاع الطاقة يمثلون أكثر من 200 ألف نسمة من حجم السكان، ولكن قطاع الطاقة يؤمن 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90% من الإيرادات الحكومية، ومن ثمَّ فإنَّ هذا الدور يختزل أو يهيمن على قدرة السوق في خلق شروط التنويع؛ لأنَّ الكلف الحدية للإنتاج ترتفع وبالتالي فانَّ الداخلين إلى سوق العمل لا يستطيعون إيجاد بدائل قادرة على استيعابهم لذلك ترتفع معها معدلات البطالة (الشكل.3). وأيضاً الأشكال الأخرى من العمالة غير الرسمية.

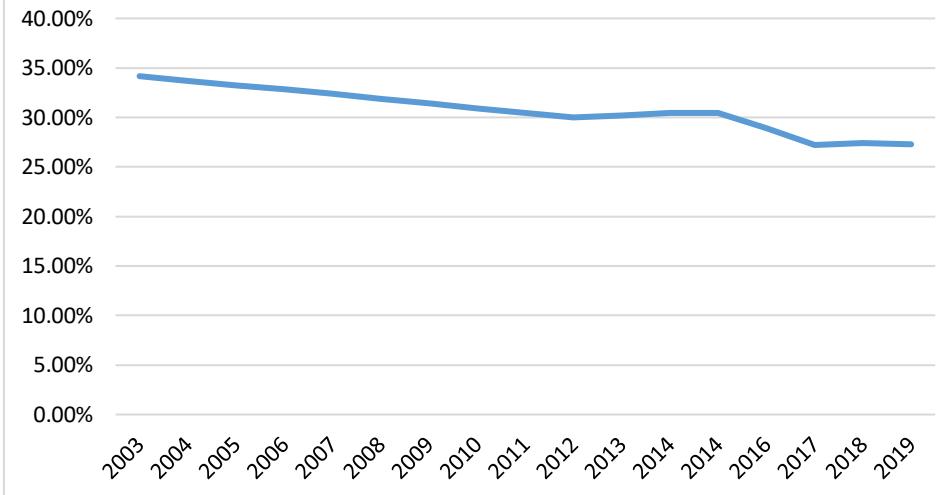
شكل 3. معدل البطالة في الاقتصاد العراقي لسنوات 2001-2020



Source: <https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

يضافُ إلى ذلك أنَّ أكثر الفئات العمرية نشاطاً في سوق العمل ستجد نفسها متراجعة شيئاً فشيئاً أمام فرص الدخول إلى سوق العمل، إذ يبيِّن (الشكل 4) مقدار التراجع في الفرص بجاه الشريحة العمرية الأكثر عدداً في العراق وهي الأعمار من 15-24 سنة، والتي تمثل الكتلة البشرية الأكبر عدداً في سوق العمل والتي لا تتحملى بالقدر الكافي من الفرص مقابل الفئات الأخرى، بل وحتى أكْثَرها تشهد تراجعاً سنة بعد أخرى، إذ سجَّلت حصة هذه الشريحة بمحدود 35% من مجموع القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل، ومن ثم تراجعت إلى أن وصلت بمحدود 27% من تشکيلة سوق العمل على الرغم من أنَّ عددها البشري يرتفع سنوياً.

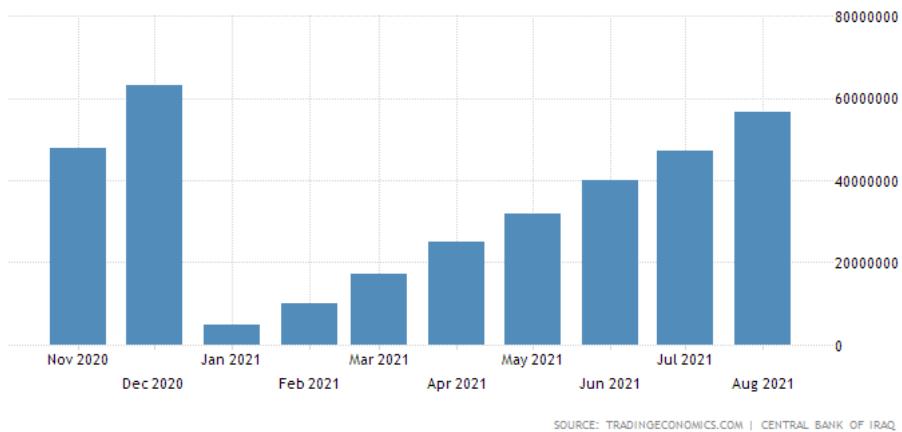
**شكل 4. المشاركة في القوى العاملة للفئات العمرية من 15-24**



Source: <https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

كما أنَّ العوائد والنفقات الحكومية ترتبط بسلة العائدات الأحادية هذه، وبالتالي تendum القدرة على خلق البدائل وهنا تكون الحكومة أمام اتخاذ قرارات صعبة تؤثِّر على البعد السيادي للبلاد، ويوضِّح الشكل أدناه كيف أنَّ التقلبات الاقتصادية التي حصلت في أواخر العام الماضي 2020 دفعت إلى انهيار الإيرادات الحكومية.

## شكل 5. التقلبات في الإيرادات الحكومية عبر عام كامل



Source: Central Bank of Iraq, 2021.

## ما هيّة الإجراءات الحكومية عبر الأربع سنوات القادمة؟ وماذا يجب أن نفعل؟

**التحول الهيكلـي في تخصيص الموارد:** يرتبط مفهوم التنويع ارتباطاً وثيقاً بالتغيير الهيكلـي لللاقتصاد، فتتطلب التنمية تحولاً هـيكلـياً، إذ تمثل مساهمة القطاعات الأولـية في الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض، في حين تزداد حصة القطاعات الثانـوية والثالثـة بمرور الوقت، توصـف هذه العملية بأنـها تنـويع الناتـج أو إضـافة قيمة، وإعادة تـخصـيص الموارـد هو جـانـب رئـيسـ آخر من جـوانـب التـغيـير الهـيـكلـي بصـورـة أـسـاسـ، إذ يـقـوم الـاقـتصـاد بـتحـوـيل المـوارـد من قـطـاع أـقـل إـنـتـاجـية مـثـل الصـنـاعـة في العـراـق وـالـتي اـنـهـارت حصـتها اـنـهـارـاً كـلـياً في النـاتـج الـحـلـي الإـجمـالـي في السـنـة المـاـضـية (ـشـكـل 5ـ) إـلـى قـطـاعـات إـنـتـاجـية أـعـلـى وـخـاصـة قـطـاع الزـرـاعـة، وـتـقـلـص قـطـاعـ الخـدـمـات في العـراـق يـؤـدي إـلـى الـانـدـفـاع إـلـى الأـعـمـال الزـرـاعـية وـأـيـضاً يـؤـدي إـلـى نـوـ قـطـاع التـصـنـيع إـلـى وـمـن ثـمـ استـيـعـاب الـيد العـالـمـة المتـزاـيدـة، تـؤـدي هذهـ العمـلـية إـلـى تـحسـينـات في الإـنـتـاج وـالـإـنـتـاجـية وـخـلـق فـرـصـ العمل بـمرـورـ الوقت، يـشارـ إلى هذهـ العمـلـية عـلـى أـنـهـا تـنوـيعـ العمـالـة، وـهـذـهـ التـحـوـلـاتـ القـطـاعـيةـ فيـ الـقيـمةـ المـضـافـةـ وـالـتوـظـيفـ نحوـ قـطـاعـاتـ إـنـتـاجـيةـ أـعـلـىـ هـيـ وـظـيفـةـ إـدارـيةـ وـوـظـيفـةـ مؤـسـسـيةـ.

وهنا لابد من استعمال معيارين لقياس التنوع وهما:

- المساهمة القطاعية في إجمالي القيمة المضافة.

- المساهمة القطاعية في إجمالي العمالة.

وهنا لابد من تطوير القطاعات الديناميكية (Dynamic) القابلة للتطوير، والابتعاد عن النمطية الساكنة (Static) التي تمتاز بها الإدارة الاقتصادي الحالية من أجل تعزيز وتيرة التنويع الاقتصادي لتقوية الاقتصاد الكلي، ويساعد على الحفاظ و/أو خلق القدرة التنافسية على مقاومة الصدمات، أو ربما القدرة التنافسية على الأمد البعيد في الاقتصاد العالمي.

**تحسين نظام قواعد البيانات و»الأئمة»:** الإشكالية أنَّ معايير تجميع البيانات في العراق ما زالت تعتمد على الأنظمة التي تخدم النهج الحكومية السابقة، فلم تحدث قواعد جميع البيانات وفقاً للظروف الاقتصادية الجديدة، وفي كثير من الأحيان يُلْجأ إلى الاستبيانات لقياس أثر القرارات الاقتصادية الحكومية، وهو أمر يحتمل الخطأ وغير قادر على الوصول إلى الدقة التامة، كما أنَّ الحاجة تقتضي بتوسيع قاعدة بيانات السجل الحكومي للأنشطة الاقتصادية.

**(شكل 6) تُعرِّف حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2017-2020**



Source: <https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

**التنوع التقليدي:** التنويع التقليدي للقطاع الاقتصادي التقليدية يميل نحو التصنيفات الأساسية التي يتشكل بها الاقتصاد الوطني، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ النماذج التقليدية قد لا تصلح على مناطق العراق كافة، أو ربما قد تكون تكاليفها باهظة، فمثلاً لا بدَّ من تنمية المهارات المحلية على وفقِ الشروط التي تمتاز بها المدن والمحافظات العراقية، على النحو الآتي:

- **القطاع النفطي في كركوك والبصرة:** إنَّ كلتي المحافظتين تستأثران بـ 94% من إنتاج النفط في العراق، والاستثمار في القطاع النفطي لابد أن يكون مدفوعاً إلى تنويع الإيرادات، وليس إلى تعظيم الإيرادات الأحادية كما حصل في السابق، وعلى غرار تلك التجارب الناجحة في الدول التي القائمة اقتصاداتها على الموارد الطبيعية والتي استطاعت أن تخلق شروطاً للتنوع الاقتصادي عبر الآليات الريعية.

- **القطاع الزراعي:** المراجعة للقوانين الزراعية التي سُبِّبت كثيراً من الإرباك والتناقضات للفلاحين ضرورة خصوصاً منذ سنوات الإصلاح الاقتصادي، والتنظيمات الاقتصادية الاشتراكية، والتوكيل على المحافظات القادسية وبابل والأبيار وصلاح الدين؛ لأنَّ غالبية السُّكَّان في هذه المحافظات يسكنون في الريف، على العكس من المحافظات الأخرى، كما أنَّ مجرى الأنهر يمر عبرها.

- **قطاع الأعمال:** لابدَّ من التركيز على محافظات بغداد وكربلاء المقدسة، والنجف الأشرف، والبصرة، ونينوى، فتارikhياً تمثل هذه المدن مراكز دينية وحضرية وتجارية مهمة، كما أنها تضمُّ حجماً سكانياً كبيراً يضمُّ نصف العراق تقريباً.

- **الحكم الرشيد:** هناك قدر كبير من التباين في جودة الحكومة عبر البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما تزال دول مجلس التعاون الخليجي تهيمن على المستوى الأعلى من درجات الحكومة الرشيدة، في حين أنَّ العراق تختلف عن ذلك، فقد سجلَّت البلاد أدنى مرتبة في الاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة وسيادة القانون والسيطرة على الفساد، فهذه العوامل هي المسؤولة مسؤوليةً كبيرة عن إعاقة القطاع الخاص، كما أنَّ الترتيب الضعيف يشكل مؤشراً حاسماً على المكان الذي يمكن أن تؤدي فيه الثروة النفطية إلى تشوه المؤسسات وإعاقة التنويع الاقتصادي، ومن دون وجود «حكومة» سليمة تخلق بيئة مناسبة ومؤاتية، لا يمكن أن يستمرَّ النمو الذي يقوده القطاع الخاص أو حتى تحقيقه، وهذا الفراغ في «الحكومة» يجعل العراق أكثر عرضة لخسائر فادحة من حيث نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

منطقياً وعن طريق التجربة السابقة في العراق، فإنَّ الإدارة السيئة لقطاع الطاقة تجذب الوكلاء الاقتصاديين و يجعلهم مهتمين بأشطة البحث عن الريع بدلاً من الأنشطة المنتجة حقاً، وقد تفاقم هذا الوضع بسبب المؤسسات المعرضة للفساد والتي تخرج عن نطاق السيطرة، ويعرض مؤشر «الحكومة» الذي أنشأه كمتوازن يسير مؤشرات «الحكومة» العالمية المقدمة من البنك الدولي بالتركيز على العناصر التالية، والتي يفترض أن تشكل ضرورات للعمل عليها في السنوات القادمة:

- **الصوت والمساءلة:** عن طريق ابتکار القنوات القادرة على اندفاع الناس، ومشاركةهم وإيصال المطالب الاقتصادية وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات الاقتصادية ووسائل الإعلام الحرة.
- **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس التصورات باحتمالية عدم الاستقرار السياسي والتغلغل السياسي في الإدارة الاقتصادية عن طريق نظام إنشاء نظام الزبائنية أو الوكلاء والعملاء.
- **فعالية الحكومة:** جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.
- **الجودة التنظيمية:** قدرة الحكومة على صياغة سياسات وتنفيذها، ولوائح سليمة تسمح بتطوير القطاع الخاص وتعزيزه.
- **سيادة القانون:** مدى الثقة في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيما جودة تنفيذ العقود وحقوق الملكية وتنفيذ القانون والمحاكم.
- **السيطرة على الفساد:** عن طريق الحد من الاستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة.

**اتباع سياسات التفاعل المضاعف:** هنالك علاقة سلبية بين مصطلح التفاعل المضاعف ومؤشر التنوع، ويمكن تفسير ذلك عن طريق حقيقة أنَّ وجود الجودة التنظيمية يسهل على الحكومة العراقية اتباع سياسات صديقة للسوق وتحجُّب الأباء التنظيمية المفرطة، ومن ثمَّ زيادة التنوع وترك قطاع النفط في أيدي القطاع الخاص؛ لأنَّ سيادة القانون تحُدُّ من محاولة السياسيين استعمال ريع النفط؛ لتعزيز مصالحهم الخاصة ويترك مجالاً للتنوع عن طريق المساهمة في بيئة صديقة للأعمال والمواطنين مساهمةً كبيرةً.

**تحسين جودة التعليم والتدريب المهني:** الرابط بصورة أكبر بين التعليم والتدريب السريع والطلب على العمل، فسوق العمل يستمد قوته بالعمالة الماهرة، وتحسين قدرة العمالة الوطنية، وتحسين حصة المتعلمين من سوق العمل بدلاً من الأثر الهامشي الحالي، إذ يمثل غير المتعلمين أو الأميين حالياً 50% من سوق العمل، ولا بدّ من تقليل هذه النسبة عبر السنوات القادمة بما يدفع إلى دور أكبر للمتعلمين والمدربين والمؤهلين.

**الإلغاء التدريجي لسياسات دعم الطاقة:** منها الطاقة الكهربائية، والقضاء على حالات التهرب في وصلات الطاقة الكهربائية عن طريق الرابط غير النظامي.

**تحسين نظام إدارة النفقات العامة:** وتقليل العجز المتضخم في الميزانية، والإلغاء التدريجي للقطاعات الخاسرة، أو البرامج المتهالكة التي تسرب جزءاً من قدرات الحكومة العراقية، ولا بد من أن تكون سياسات الإنفاق تستهدف الاستثمار الاجتماعي وتقديم الحواجز المالية الأخرى التي يمكن أن توجّه الاقتصاد نحو التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل أكثر إنتاجية على المدى المتوسط.

**الشمول المالي:** تعزيز الحصص السكانية وفق الفئات العمرية، وخصوصاً تلك الداخلة إلى سوق العمل، وتعزيز أو زيادة حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نظام الإقراض لرفعها إلى أكثر من 30% بدلاً من 7% في الوقت الحاضر، ومع الأخذ بنظر الاعتبار أنَّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكّل 60-70% من حجم القطاع الخاص.

### الاستنتاجات:

- يتطلّب تحسين فرص العمل للشباب ذوي التعليم العالي بعض التدابير المالية العاجلة التي تعالج الخلل في العرض والطلب على العمل، مثل: (زيادة الوصول إلى التمويل، وإعانت الأجر، وكذلك تنمية المهارات، وتوفير مهارات تنظيم المشاريع والإدارة، فضلاً عن إعادة التفكير في طريقة تقديم التعليم المتواافق مع احتياجات سوق العمل).
- دعم الإنتاجية والابتكار، إذ يُعدُّ الاستثمار في التعليم والبحث الجيد والتدخل النشط في سوق العمل أمراً بالغ الأهمية لتحسين جودة المعروض من العمالة، فضلاً عن أنَّ تحسين الوصول إلى التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة والزراعية وكذلك وضع استراتيجيات لبرنامج الأشغال العامة لإعادة الإعمار يمكن أن ينبع فرصةً فوريةً لكسب العيش، بما في ذلك الشباب المتعلّم.
- الاستثمار في القطاعات الصناعية الاستراتيجية أمراً مهماً لتحفيز التنويع الاقتصادي وتحسين فرص العمل بطريقة أكثر استدامة بمرور الوقت.
- أيُّ إصلاح مدعومٍ بتحليلٍ قائمٍ على الأدلة ونبهات حول الإيجابيات والسلبيات المختلطة، فمن الممكن أن تؤدي بعض الإصلاحات المالية مثل خفض إنفاق القطاع العام والتوظيف، أو إدخال فروقات في ضريبة العمل، إلى تحسين الاستدامة المالية على المدى القصير، لكنّها قد لا تكون كافية لتحقيق أهداف التنمية طويلة الأجل المنشودة.

Resources:

Mushtaq Ahmad Malik and Tariq Masood, An Analysis of Economic Diversification of Middle Eastern Countries, Saudi Journal of Economics and Finance, 2020.

ESCWA, Macro-Fiscal Policy toward Economic Diversification and Employment Generation in Iraq, 2019.

Dule L. Aker & Iman Aghaei, Comparison of Business Environments in Oil Rich MENA Countries: A Clustering Analysis of Economic Diversification and Performance, Emerging Markets Finance and Trade, 2019.

Amir Lebdioui, Economic Diversification, Oil Revenue Management, and Industrial Policy in the Middle East and North Africa, Economic Research Reform, 2020.

Siham Matallah, Economic diversification in MENA oil exporters: Understanding the role of governance, resources policy, 2020.

<https://www.macrotrends.net/countries/IRQ/iraq/gdp-per-capita>  
<https://tradingeconomics.com/iraq/industrial-production>

Central Bank of Iraq, 2021